الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **١٢٧**

الاثنين ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع القرار (A/66/L.58)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال بصورة مشتركة مع البند ٦٣ وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) في الجلستين العامتين ٣٢ و ٣٣ المعقودتين في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

أعطي الكلمة الآن لممثلةليبريا لعرض مشروع القرار A/66/L.58 باسم الدول الأفريقية.

السيدة فارنغالو (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، مشروع القرار A/66/L.58 المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة دارء الملاريا والقضاء عليه في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥“.

لقد أنقذت حياة أكثر من مليون شخص خلال السنوات الـ١٠ الماضية و خفض معدل الوفيات بما يزيد عن الربع على نطاق العالم وبما يتجاوز الثلث في أفريقيا بفضل الجهود التعاونية التي تبذلها الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوكالات المانحة و أصحاب المصلحة الآخرون. وعلى الرغم من تلك المكاسب، فإن الواقع المرير هو أن الملاريا لا تزال تشكل تهديدا عالميا يلحق الضرر بـ ٩٩ بلدا على مستوى العالم ويسهم في ٠٠٠ ٦٥٥ حالة وفاة سنويا. ويقع العبء الأكبر من ذلك الضرر على المنطقة الأفريقية. فالملاريا تقتل طفلا كل دقيقة في أفريقيا. ويبلغ نصيب المنطقة الأفريقية نسبة٨١ في المائة من حالات الإصابة بالملاريا في جميع أنحاء العالم، بينما تبلغ نسبة الوفيات الناجمة عنها ٩٠ في المائة في المنطقة في حين تصل نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة جراءها ٨٦ في المائة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولن نبالغ مهما قلنا في وصف الضرر المدمر لداء الملاريا على أفريقيا. فتكلفتها الاجتماعية والاقتصادية باهظة، وهي تؤثر على شعوبنا وحكوماتنا ومجتمعاتنا، وحتما على سبل عيشنا. وتكلفتها المالية بالنسبة للأفراد والأسر فيما يتعلق بعلاج المرض – وفي مراسم الجنازات – في العديد من الحالات كبيرة أيضا. وترهق تدخلات الصحة العامة ضد الملاريا وتوفير إمدادات ملائمة من العقاقير المضادة للملاريا الإنفاق الحكومي في مجال الصحة العامة بمزيد من الأعباء. وعلينا ألا نقلل من الخسائر المترتبة على الإنتاجية والدخل.

ولا تزال مكافحة الملاريا تشكل حالة طوارئ على الصعيد العالمي، لا سيما بالنسبة لأفريقيا. والتحدي الآن بالنسبة للمجتمع العالمي هو تكثيف الجهود والالتزامات لتجنب عكس المكاسب التي تحققت حتى الآن، والضغط من أجل إحراز مزيد من التقدم في التدخلات المستدامة. ويشمل ذلك أيضا تكثيف تعبئة الموارد. وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى ٣,٢ بليون دولار حتى عام ٢٠١٥ للتغلب على العجز في التمويل الحالي ومواصلة الكفاح من أجل القضاء على الملاريا. ”وتحول معالجة هذا النقص دون كارثة صحية“ على حد تعبير فخامة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة ليبريا والرئيسة الحالية لمبادرة القادة الأفارقة المسماة ”التحالف ضد الملاريا“.

يحافظ مشروع قرار هذا العام على الصيغة اللغوية التي استخدمت في العام الماضي باستثناء بعض التحديثات الفنية والمستجدات. وتشمل العناصر الجديدة فيه ما يلي: الترحيب من قبل الأمين العام بتحديد الملاريا بوصفها إحدى أولوياته في إطار ولايته الثانية، والتزامه بتطوير شراكات جديدة وتحسين القائم منها وتعزيز التدخلات الشديدة الفعالية بغية الحد بشكل كبير من عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا، والدعوة إلى زيادة الدعم لتنفيذ الالتزامات الدولية والأهداف المتعلقة بمواصلة الكفاح من أجل القضاء على الملاريا على النحو المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والاعتراف بالحاجة إلى تمويل إضافي للتدخلات ضد الملاريا ولأغراض البحث والتطوير في مجال أدوات الوقاية من الملاريا وتشخيصها ومكافحتها من قبل المجتمع الدولي، والاعتراف بأثر الشراكة من أجل دحر الملاريا، والتشجيع على تشاطر المعرفة والخبرة والدروس المستفادة على نطاق المنطقة فيما يتعلق بمكافحة الملاريا والقضاء عليها، لا سيما بين مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. وأخيرا، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريرا عن تنفيذ القرار الحالي في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، وعن التقدم المحرز في بلوغ أهداف عام ٢٠١٥ لإعلان أبوجا وأهداف خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا والهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

ونعرب عن امتناننا للممثلين الذين شاركوا في المشاورات على مشاركتهم وشفافيتهم وإسهاماتهم البناءة وإبدائهم الروح التوفيقية. ونعرب عن تقديرنا لمقدمي مشروع القرار. وندعو الوفود الأخرى للانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار اليوم.

ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء على غرار السنوات السابقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.58، المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة داء الملاريا والقضاء عليه في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تشانغ سايجين (إدارة الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أن البلدان التالية قد أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/66/L.58 – بالإضافة إلى تلك الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة – منذ تقديم مشروع القرار: البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة موناكو، وهندوراس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار *A/66/L.58؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٦/٢٨٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ١٤ و ١١٧من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

مشروع القرار (A/66/L.55/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد عقدت في جلستها العامة ٧٢، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مناقشة بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال بصورة مشتركة مع البند ١١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت، في جلستها العامة ٧٢ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مناقشة بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال بصورة مشتركة مع البند ١١٧، والبند ١٢٣ وبنده الفرعي (أ)، والبند ١٢٤ من جدول الأعمال. ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة نظرت في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/763 ، وذلك في إطار البند ١٤ والبند ١١٧ من جدول الأعمال، في جلستها العامة ١١٢ المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن لعرض مشروع القرار A/66/L.55/Rev.1.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن المقدمين الرئيسيين، اليابان والأردن، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/66/L.55/Rev.1. وأتشرف أيضاً بمخاطبة الجمعية العامة بصفتي رئيس شبكة الأمن البشري، التي تتألف من أيرلندا وبنما وتايلند وتشيلي وسلوفينيا وسويسرا وكوستاريكا ومالي والنمسا والنرويج واليونان، إلى جانب جنوب أفريقيا التي تشارك بوصفها طرفاً مراقباً.

كما تدرك الجمعية جيدا، فقد أكد قادتنا ورؤساء دولنا، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على الدور المحوري للأمن البشري وكلفوا الجمعية العامة بتعريف مفهوم الأمن البشري. وبناء على ذلك، في عام ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦٤/٢٩١ الذي تسنى بموجبه للأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بغية الوصول إلى فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري وفقا للفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وفي تقريره، (A/66/763) الذي يجسد وجهات النظر المختلفة للدول الأعضاء، يقترح الأمين العام عناصر مهمة تمثل فهماً مشتركاً للأمن البشري. وكما أعلنتُ أمام الجمعية العامة، خلال المناقشة الرسمية المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، فقد دشّن وفد اليابان ووفد بلدي، بالنيابة عن الشبكة، مشاورات غير رسمية مفتوحة وشاملة حظيت بمشاركة فعالة وبناءة جدا من جميع الدول الأعضاء. وهكذا،

فقد تمخضت تلك المشاورات، لأول مرة، عن فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري لكي تنظر فيه الجمعية العامة اليوم.

يعترف مشروع القرار الحالي بكون الأمن البشري نهجاً صُمِّمَ لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد ومعالجة التحديات المتداخلة والواسعة النطاق التي تواجه بقاء شعوب تلك الدول وسبل كسب عيشها وصون كرامتها. يدعو الأمن البشري، باعتباره نهجاً، أولاً، إلى حق الشعوب في أن تعيش في حرية وكرامة بعيداً من الخوف والفاقة؛ ويدعو، ثانيا، إلى استجابات شاملة، محورها الإنسان، ومحددة السياق ووقائية المنحى تعزز الحماية والتمكين لجميع الشعوب والمجتمعات؛ وثالثا، إلى الاعتراف بأوجه الترابط بين التنمية والسلام وحقوق الإنسان، مع إيلاء نفس القدر من الأهمية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولذلك، فإن الأمن البشري يختلف، في المقام الأول، عن مسؤولية الحماية ولا ينطوي على التهديد أو استخدام القوة أو التدابير القسرية. وثانيا، يقوم على الملكية الوطنية، إذ تحتفظ الحكومات بالدور الأساسي وبالمسؤولية عن كفالة البقاء وسبل العيش والكرامة لمواطنيها، في حين أن دور المجتمع الدولي دور تكميلي بتقديم الدعم اللازم للحكومات بناء على طلبها. ثالثا، وأخيرا ولكن ليس آخرا، يجب تنفيذ الأمن البشري في إطار الاحترام الكامل للمقاصد والمبادئ التي يُعلي من شأنها ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يعترف مشروع القرار بالدور الذي يمكن أن يؤديه الأمن البشري في تحقيق التنمية، ويقر بما أسهم به حتى الآن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، ويدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم تبرعات للصندوق.

لقد أبدت الدول الأعضاء في الواقع، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، اهتماما كبيرا بالوصول إلى فهم مشترك بشأن الأمن البشري من شأنه أن يساعد في تعزيز آثاره على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. اليابان وبلدي، الأردن، ممتنان لجميع الوفود التي شاركت بنشاط في المفاوضات ونجحت في التقريب بين وجهات النظر المختلفة. بالنيابة عن اليابان والأردن معاً، أطلب من الجمعية أن تعتمد الآن مشروع القرار قيد النظر.

وقبل أن أختتم عرضي، أود أن أشكر جميع مقدمي المشروع على دعمهم الكبير والمقدّر، وأشكر بالطبع الميسرين، السفير جون يامازاكي والمستشار محمد النسور،على ما بذلاه من جهود مقدرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.55/Rev.1، المعنون ”متابعة الفقرة ١٤٣ المتعلقة بالأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥“. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة A/66/L.55/Rev.1، فقد انضمت، منذ تقديم مشروع القرار، البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: أستراليا، أوغندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، بنما، بنين، تونس، جمهورية كوريا، السنغال، شيلي، الفلبين، فيجي، ليبريا، مدغشقر، هندوراس، وناورو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.55/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.55/Rev.1 (القرار ٦٦/٢٩٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد صديق (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلمتعليلا للتصويت على القرار ٦٦/٢٩٠ المعنون ”متابعة الفقرة ١٤٣ المتعلقة بالأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥“.

وقبل التعليق على مضمون القرار، نود أن نسجل في المحضر تقديرنا العميق لما أظهره الميسران، الأردن واليابان، من مهارة في إدارة عملية التفاوض. وعلى الرغم من اختلافنا في وجهات النظر بشأن جوانب معينة من القرار، فقد كانت تجربة التفاوض على ذلك النص المهم مع جميع الشركاء تجربة ثرّة على الصعيد المهني. لذلك، نود أن نهنئ الميسرين على نجاح عملية اعتماد القرار اليوم.

تعتبر باكستان فكرة الأمن البشري أداة هامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستخدامها في تحديد ومعالجة ما يواجه بقاء الشعوب وسبل كسب عيشها وكرامتها من تحديات متشابكة وواسعة نطاق. بناء على ذلك، فقد أيدنا القرار.

ونحن نرحب أيضا بأن القرار يميز بوضوح مفهوم الأمن البشري عن العناصر المثيرة للجدل مثل مسؤولية الحماية أو استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو التدابير القسرية، والتي أدت إلى استقطاب لا مبرر له بشأن هذا المفهوم. ومما يزيد من مصداقية هذا المفهوم عناصر هامة مثل سيادة الدولة في كفالة بقاء مواطنيها وسبل عيشهم والملكية الوطنية للمفهوم وتنفيذه مع الاحترام الكامل للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

واستنادا إلى أصل وتطور مفهوم الأمن البشري، لا تزال باكستان تعتقد أنه يجب أن يكون ذا توجه إنمائي لضمان إحراز تقدم عادل في معالجة أوجه عدم المساواة المتأصلة التي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك، تنقل الفقرة ٤ من القرار الرسالة الأساسية التي تفيد بأنه ولئن كانت التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن هي الركائز الثلاث للأمم المتحدة، فإن التنمية هدف محوري في حد ذاته وأن تعزيز الأمن البشري ينبغي أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة فضلا عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. غير أننا نأسف أن النص لا يتضمن أي إشارة إلى الحق في التنمية، وهو الأمر الذي كان من شأنه تعزيز مفهوم الأمن البشري ووضعه في سياقه المناسب.

إن باكستان تتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء في تعزيز هذا المفهوم في سياقه الصحيح، ألا وهو، التنمية، وتعرب عن أملها في أن يؤدي تنفيذه إلى قيام تعاون دولي حقيقي، تحصل بمقتضاه الدول الأعضاء على المساعدة، بناء على طلبها، في تعزيز قدراتها الإنمائية للتصدي للتهديدات والتحديات الحالية والناشئة.

السيدة مونيا الصالح (الجمهورية العربية السورية): نود بداية أن نشكر الميسرين، الممثلين الموقرين لكل من الأردن واليابان، على جهودهما الرامية إلى التوصل إلى فهم مشترك حول مصطلح ”الأمن البشري“ بما يكفل الانسجام مع أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي وتأكيد حقوق الشعوب في التنمية والعيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس.

لقد انضم وفدي إلى توافق الآراء حول القرار ٦٦/٢٩٠ المعنون ”متابعة الفقرة ١٤٣ المتعلقة بمفهوم الأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥“، وذلك انطلاقا من إيماننا الراسخ بأهمية تحديد تعريف واضح ودقيق لهذا المفهوم الهام، انطلاقا من قناعتنا بأن أي تعريف مبهم لهذا المفهوم سيدخلنا في متاهات التسييس والتأويل الأحادي الجانب وتقويض أسس القانون الدولي الناظمة للعلاقات الدولية، وهذه أمور من شأنها أن تضر بإمكانية إعمال هذا المفهوم الهام.

في هذا الإطار يود وفدي إعادة التأكيد على فهمه للقرار الذي بين أيدينا، ونشدد على أن مفهوم الأمن البشري يتضمن المبادئ التالية:

أولا، الالتزام بالأهداف والمبادئ التي يرسخها ميثاق الأمم المتحدة، وعلى رأسها عدم المساس بسيادة الدول والسلامة الإقليمية لأراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ومسؤولية الدولة الحصرية عن حماية مواطنيها وتقدير التهديدات والمخاطر التي تواجه أمن شعبها ووسائل حلها، وأن أي مساعدة من المجتمع الدولي يجب أن تُقدم بناء على طلب الدولة المعنية وبالذات بعد موافقتها، وذلك إعمالا للتوافق الدولي في العديد من قرارات الأمم المتحدة الناظمة للعمل الإنساني، وأهمها القرار ١٨٢/٤٦. وفي هذا الإطار، نشدد على أن الأمن البشري للأفراد لا يعوض أمن الدولة والمجتمع وليس له أولوية عليهما.

ثانيا، المبادئ التي يقوم عليها القانون الإنساني الدولي، وفي مقدمتها حق الشعوب في تقرير المصير، وخاصة حقوق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، وحق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في استخدام مواردها الطبيعية وفقا لقواعد القانون الدولي.

ثالثا، ينطلق مفهوم الأمن البشري من منطلق «الحق في التنمية»، فمحور الأمن البشري هو التنمية البشرية والمستدامة والتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والتخلف وجسر الهوة التي تبعد الجنوب عن الشمال ونقل التكنولوجيا وتحقيق العدالة وأمن الطاقة ووقف سياسات العقوبات الاقتصادية الأحادية التي تفرضها دول وكيانات خارج إطار الشرعية الدولية، ضد دول نامية.

رابعا، يقوم مفهوم الأمن البشري على أساس الشمولية، وليس الانتقائية، وعلى تجنب الازدواجية في الطرح والتعامل مع الأزمات الدولية وعلى الحفاظ على الخصوصيات الحضارية والثقافية والدينية للمجموعات البشرية. إن مفهوم الأمن البشري ليس معدا للتطبيق على دول الجنوب فقط، بل يجب أن تكون هناك ضمانات لتطبيقه على جميع الدول الأعضاء بدون أي استنسابية سياسية وبعيدا عن مراكز القوى المهيمنة.

خامسا، التركيز على الإصلاح المؤسسي على المستوى العالمي لكفالة التعامل مع مصادر تهديد الأمن البشري، حيث أن القواعد التجارية وقوانين الاستثمار الدولية لا تنص على ضرورة الربط بين الجوانب الاقتصادية من ناحية والقانون الدولي لحقوق الإنسان من ناحية أخرى، كما تقوم المنظمات والشركات متعددة الجنسيات ببعض الممارسات التي تنتهك من خلالها حقوق الأفراد الاقتصادية في الدول التي تعمل فيها.

سادسا، يعد إصلاح نظام المساعدات الدولية من القضايا المهمة والمؤثرة في التعامل الكفء مع مشكلات الأمن البشري في الوقت الحالي، الأمر الذي يتطلب إلزام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات للدول الفقيرة. فضغط الأولى المتزايد على الموارد البيئية سبب وما زال يسبب ضررا متزايدا للأخيرة، وبالتالي فإن الدول المتقدمة ملزمة بتعويضها عن تلك الأضرار. كما أن تقديم المساعدات يجب ألا يحمل طابع الحرب الباردة من حيث تركيز توجيه المساعدات إلى الدول الحليفة، والأهم من ذلك التهديد المستمر باستخدام سلاح قطع المساعدات للضغط على الدول المتلقية لتلك المساعدات.

سابعا وأخيرا، توقف الدول المهيمنة عن دعم الأسباب التي تؤجج التوترات الداخلية للدول بالمال والعتاد والتغطية السياسية والإعلامية لخدمة أجنداتها الخاصة مما يؤدي إلى تفاقم المشقة التي يتكبدها مواطنو تلك الدول، في سبيل معيشتهم الكريمة، وعدم التحرر من العوز وعدم التحرر من الفقر.

السيد ماكسيميشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لم يضع الاتحاد الروسي عقبات أمام اتخاذ القرار

٢٩٠/٦٦ بشأن الأمن البشري بتوافق الآراء لأن النص يأخذ الكثير من مقترحاتنا بعين الاعتبار.

وفضلا عن ذلك، فإننا غير مقتنعين بالحاجة إلى مفهوم الأمن البشري في حد ذاته أو بقيمته المضافة لعمل الأمم المتحدة. ونحن لسنا مقتنعين بأن مفهوم الأمن البشري يمكن أن يضيف أي جديد على وجه الخصوص إلى عمل المنظمة، ولكننا نخشى من أنه يمكن أن يؤدي إلى التسييس المفرط للمناقشات.

وفي نهجنا حيال الأمن البشري، فإننا نبني رأينا على حقيقة أنه ينبغي عدم استخدام مصطلح «الأمن البشري» إلا في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك تمشيا مع مبادئ مثل عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، والذي يتعارض مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية.

يتعين على حكومات الدول الأعضاء، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان أمن مواطنيها، أن تحدد بنفسها تلك التحديات، التي تُحدث في ظل الظروف الوطنية لكل بلد بعينه، عقبات تحول دون بقاء شعوبها على قيد الحياة، أو ضمان رفاهيتها وكرامتها. ويتمثل دور المجتمع الدولي في تزويد الحكومات، بناء على طلبها وبموافقتها، بالمساعدة اللازمة لبناء قدراتها للتغلب على تلك التحديات.

السيد إسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر ميسري قرار اليوم (٢٩٠/٦٦)، السفير يون يامازاكي ممثل اليابان والمستشار محمد علي النسور ممثل الأردن على جهودهما الدؤوبة والشفافية التي أبانا عنها.

بروح بناءة، قررت جمهورية فنزويلا البوليفارية الانضمام إلى توافق الآراء في الجمعية العامة بشأن هذا القرار. ومع ذلك، نود أن نؤكد أنه وبينما أحرزنا تقدما في اتجاه التوصل إلى فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري، يتعين علينا مواصلة العمل معا بشأن عملية تحديد ذلك المفهوم ونطاقه وتنفيذه في إطار منظومة الأمم المتحدة. وسنكون دائما على أهبة الاستعداد للمشاركة بطريقة منفتحة و تعاونية تماما، في تلك العملية.

شارك وفد بلدي بنشاط في المفاوضات المتعلقة بهذا القرار، وعرض وجهات نظره بخصوص مفهوم الأمن البشري بوضوح وشفافية. ترى جمهورية فنزويلا البوليفارية، أنه لا يمكن لذلك المفهوم بأي شكل من الأشكال أن يتعارض مع أمن الدولة، وبذلك المعنى فإن مفهوم الأمن البشري خاضع لأمن الدولة. إن أمن الدولة يشكل حجر الزاوية لميثاق الأمم المتحدة. كان الشغل الشاغل لأولئك الذين قاموا بصياغة الميثاق، وضع حد لأعمال العدوان بين الدول. وتأسس بذلك نظام من شأنه الحفاظ على أمن الدول، تجسد من خلال مبادئ المساواة بين الدول من حيث السيادة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا يكون دور الأمن البشري إضعاف أمن الدول أو تعريض نظام العلاقات الدولية الذي يحكم العلاقات بين الدول للخطر. على العكس من ذلك، يتعين أن يهدف مفهوم الأمن البشري إلى تكملة دور أمن الدولة. من خلال التأكيد على التنمية، يمكن أن يصبح الأمن البشري سياسة وطنية قادرة على تعزيز رفاهية الإنسان. لا تزال الدولة الكيان الأقدر على ضمان أمن مواطنيها وتوفير أكبر قدر من السعادة لهم، وللناس في جميع أنحاء العالم. وستعتمد في ذلك على الدعم المقدم لمفهوم الأمن البشري.

السيدة نمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تقدر الولايات المتحدة مفهوم الأمن البشري بوصفه ابتكارا هاما في تفكيرنا بشأن مقاصد الأمم المتحدة. ومبادئها فهو يشجعنا على التفكير بشأن الطبيعة المترابطة

للأمن في القرن الحادي والعشرين، ويدفع إلى الإصرار على الاحتفاظ على رأس جدول أعمالنا بالنظر في ضعف عدد كبير من الأشخاص في العالم وانعدام أمنهم، سواء جراء الفقر المدقع أو الأمراض أو الكوارث الطبيعية أو القمع أو النزاعات. تلك قيم هامة. ونعرب عن تقديرنا لوفدي اليابان والأردن وغيرهما، الذين قادوا الجهود الرامية إلى صياغة المفهوم.

شكل الأمن البشري مسألة حساسة في سياق الأمم المتحدة. ثمة طائفة واسعة من وجهات النظر حول ما يدخل ضمن الأمن البشري وما ليس ضمن الأمن البشري، وظل تعريف أو فهم مشتركين له بعيدي المنال. في الواقع، منذ البدايات الأولى للمفهوم، كان ثمة شد وجذب بين فكرتي التحرر من الخوف والتحرر من العوز. في رأينا، كلا الفكرتين مهمتان من أجل التوصل إلى فهم شامل للأمن البشري. بينما نقدر الجهود التي أدت إلى اعتماد قرار اليوم (٦٦/٢٩٠)، ترغب الولايات المتحدة في شرح موقفها بشأن ثلاثة من عناصره.

أولا، نحن نعتقد أن النص لا يعبر بشكل كاف عن تنوع وجهات النظر بخصوص الأمن البشري، و يعطي بشكل خاص وزنا غير كاف لانعدام الأمن البشري الحقيقي جدا، والتخوفات الناجمة عن التهديدات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز والنزاعات. ثانيا، فيما يخص الفقرة ٣ (د)، وبينما نتفق بأن مفهوم الأمن البشري يختلف عن المسؤولية عن الحماية وتنفيذها، فإننا لا نرى أن الإشارة إلى المسؤولية عن الحماية ضرورية أو مفيدة فيما يخص دفع عجلة سواء الأمن البشري أو المسؤولية عن الحماية. ثالثا، فيما يتعلق بالفقرة ٣ (ح)، للولايات المتحدة تحفظات قوية بشأن استخدام إشارات انتقائية لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن الميثاق عبارة عن وثيقة متبصرة ومتطورة ومتوازنة. فهو يؤكد على الطابع المركزي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى جانب الأغراض والمبادئ الأساسية الأخرى للأمم المتحدة. إن الولايات المتحدة تعارض بشدة التعامل الانتقائي مع مبادئ الميثاق، الذي لا يؤدي سوى إلى التقليل من القيمة الحقيقية للميثاق ككل.

السيد صن زياوبو (الصين) (تكلم بالصينية): فيما يتعلق بمسألة الأمن البشري، ترغب الصين في التأكيد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، نشأ مفهوم الأمن البشري من تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن الأمن البشري هو في جوهره مسألة تتعلق بالتنمية. ويتعين أن تشكل مساعدة البلدان النامية على التخلص من الفقر في أسرع وقت ممكن، و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، أولوية وهدفا رئيسيا لسياسة الأمن البشري.

ثانيا، تضطلع الحكومات بالمسؤولية الرئيسية عن ضمان بقاء شعوبها على قيد الحياة، وتنميتها وكرامتها وأمنها. ويتعين أن يستند الأمن البشري إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في: احترام السيادة الوطنية والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وغيرها من المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية. وينبغي ألا يؤدي السعي لتحقيق الأمن البشري إلى استخدام تدابير قسرية، ناهيك عن استخدامه كذريعة للتدخل الإنساني.

ثالثا، لا تزال لدى الدول الأعضاء تفسيرات مختلفة للتعريف ولمفهوم الأمن البشري.ومن الضروري أن تواصل دراسة متعمقة لمضمونه ونطاقه من أجل التوصل إلى تعريف واضح ومقبول على نطاق واسع

وتأمل الصين في أن تواصل الجمعية العامة دراستها لمفهوم الأمن البشري.

السيد سليم (مصر) (تكلم بالإنكليزية) إن الاعتماد بتوافق الآراء للقرار ٦٦/٢٩٠ المعنون ”متابعة الفقرة ١٤٣ المتعلقة بمفهوم الأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥“، بوصفه القرار الموضوعي الأول بشأن مفهوم الأمن البشري لا يجسد سوى مستوى النضج الذي وصل إليه المناقشات داخل الجمعية العامة فيما يتعلق بالمفهوم منذ عام٢٠٠٥ .

لقد أثلج صدر مصر أن تنضم إلى توافق الآراء، مما مكن العضوية العامة من إرساء الأسس التوجيهية للمناقشات المقبلة بشأن المفهوم في الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لليابان والأردن على إدارتيهما عملية التفاوض بمهارة وكفالتهما الامتثال لمبدأي الشفافية والموضوعية. ونقدر أيضا المشاركة البناءة لمعظم الوفود في عملية التفاوض.

وعلى الرغم أننا حتى الآن، لم نضع تعريفا واضحا لمفهوم الأمن البشري، فإن معايير التفاهم المشترك التي تم التوصل إليها في هذا القرار تحدد الإطار للعضوية العامة من أجل مواصلة نظرها في المفهوم في إطار المعايير التالية. أولا، وعلى وجه الخصوص، إنه يختلف عن مفهوم المسؤولية عن الحماية، وبالتالي لا يترتب عليه استخدام القوة أو التدابير القسرية أو التهديد باستخدامهما. ثانيا. أنه لا يحل محل مبدأ أمن الدولة أو يقوضه. ثالثا، في حين أنه يسعى إلى تعزيز حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة بمنأى عن الفقر واليأس، يتعين عليه أن يحترم احتراما كاملا المبدأ القائل بأن الحكومات تبقي على الدور والمسؤولية الرئيسيين المتمثلين في كفالة بقاء، مواطنيها وأسباب رزقهم وكرامتهم. وينبغي تنفيذه بالكامل وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي سيادة الدول الأعضاء، واحترام سلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

بالنسبة لمصر، يتمثل الهدف الرئيسي للأمن البشري في دعم ركيزة التنمية – وهو جانب نقر بأنه جرى التأكيد عليه القرار ٦٦/٢٩٠. وسوف نجتهد في العمل على تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يسهم النهوض بالأمن البشري إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

وتؤكد مصر من جديد أنه يجب أن تكون المناقشات المقبلة في النظر في مفهوم الأمن البشري في إطار الجمعية العامة. فحسب. وينبغي أن تكون متفقة مع المعايير المذكورة أعلاه، والمشار إليها في هذا القرار، بما في ذلك المداولات بشأن طرائق التطبيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، مما يمكن العضوية العامة من كفالة الاستخدام الجيد لصالح جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): سوف أدلي بهذا التعليل للموقف باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

أولا، اسمحوا لي أن أشكر الميسرين، السفير جون يامازاكي، ممثل اليابان ومحمد النسور، ممثل الأردن،على مهارتيهما القيادية الجديرتين بالثناء وجهودهما التي لا تكل طوال هذه العملية، التي نجحت في التوصل إلى القرار الموضوعي الأول للجمعية العامة بشأن الأمن البشري (القرار ٦٦/٢٩٠).

بما أن الجمعية العامة قد شرعت في اعتماد مشروع القرار، أود أشاطركم عددا من الاعتبارات.

في البداية، أود أن أؤكد مجددا أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بتعزيز الأمن البشري وسوف يواصل تأييده بوصفه نهجا شاملا ومتكاملا يركز على الناس و الوقاية لمعالجة التهديدات المترابطة التي تواجه معيشة الناس والمجتمعات المحلية الضعيفة وأمنهم وكرامتهم. وعلى هذا النحو، فإنه لا يزال أيضا أحد أولويات الاتحاد الأوروبي في الدورة السابعة والستين المقبلة للجمعية العامة.

يشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في الجمعية العامة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن القرار. ونحن نقر بأنه قد تم إحراز تقدم كبير في النهوض بالأمن البشري منذ اعتماد القرار ٦٤/٢٩١ عام ٢٠١٠. لقد أسهمت تقارير الأمين العام و مناقشات الجمعية العامة، فضلا عن المفاوضات الحكومية الدولية، في تحقيق هذا التقدم. ويمثل القرار المعتمد اليوم النتيجة الإجمالية الإيجابية لجهودنا الجماعية. ومع ذلك، في نهاية المطاف أكثر ما يهم هو العمل على الصعيد الميداني وأثره على حياة الناس وسبل كسب العيش. وإذا كان لنا أن نحقق المزيد من التقدم في المستقبل فينبغي أن تسترشد المداولات الحكومية الدولية بالعمل الميداني، والمشاريع الجارية والدروس المستفادة منها وأفضل الممارسات فيها.

إن عناصر الفهم المشترك الواردة في القرار مفيدة لتوضيح حدود مفهوم الأمن البشري ولتجنب التدخلات الممكنة مع النهج الأخرى. لا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يرون بأن التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الأمن البشري ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة للنهوض بتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في مجال الأمن البشري على الصعيد الميداني بطريقة متسقة وغير متسمة بالازدواجية.

وطوال العملية التي أدت إلى اعتماد القرار، أعدنا التأكيد على المبدأ الأساسي لترابط وتعاضد الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وذكر تقرير الأمين العام (A/66/763) بحق أن الأمن البشري هو على وجه التحديد الربط بين الركائز الثلاث من خلال حماية الأفراد وتمكينهم. ولذلك، نرحب كثيرا بالإشارات الواردة في النص إلى حقوق الإنسان،والذكر الصريح للصلات بين السلام، والتنمية وحقوق الإنسان في الديباجة وفي الفقرة ٣ (ج) والإشارات إلى تمكين الاستجابات التي تركز على الناس.

هذه العناصر أساسية للأمن البشري، وسوف نواصل بقوة التأكيد على المساواة في مركز وتعاضد تلك الركائز الثلاث. لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية دون السلام وبالأمن دون التنمية، ولن ننعم بأي منهما دون احترام حقوق الإنسان.

وبالإشارة إلى الفقرة ٣ (هـ)، نشدد على أن التدابير القسرية ينبغي أن تظل جزءا من مجموعة الأدوات المتاحة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، فضلا عن فرادى الدول، من أجل ضمان امتثال الدول لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا أمر هام للاتحاد الأوروبي حيث تمثل الجزاءات أداة لسياستنا الخارجية. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا المسؤولية الأساسية للدول عن الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكما ورد في الفقرة ٣ (ح) والأمن البشري يجب يجب تطبيق مفهوم الأمن البشري في ظل الاحترام الكامل للمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، ويؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأييدا تاما هذا الرأي، بينما تعارض بقوة أي نهج انتقائي لا يبرز إلا بعض المقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويغفل الأخرى ذات الصلة التي لا تقل أهمية. إن الاقتباس انتقائيا من الميثاق يمكن أن يقوض المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ويؤثر سلبا على عملنا في المنظمة. وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع أمر أساسي للأمن البشري. وعلاوة على ذلك، المادة

٢ من ميثاق الأمم المتحدة واضح كل الوضوح بشأن المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها الأمم المتحدة والدول الأعضاء في السعي إلى تحقيق أهداف المنظمة.

ويجب أن يظل احترام جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون في صميم أي تطبيق لنهج الأمن البشري. وينبغي تعميم مراعاة حقوق الإنسان وإدماجها في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة،وينبغي ألا يكون الأمن البشري استثناءً. يمثل تعزيز حقوق الذين يشهدون حالات تنطوي على الضعف شاغلا رئيسيا، بما فى ذلك ما يتعلق بتمثيلهم فى عملية صنع القرار، فضلا عن ضمان حصولهم على أمكانية وصول إفضل إلى العدالة والخدمات وفرص العمل والفرص الاجتماعية. وهذه مسائل تحتاج إلى اهتمامنا الكامل وينبغي لاتباع نهج الأمن البشري أن يعزز قدرتنا على العمل بجد أكبر لتحقيق هذه الأهداف.

سيواصل الاتحاد الاوروبى دعم النهج الواقعي والعملي المنحى، مع التركيز على العمل فى المجالات حيث يمكن للأمن البشرى ان يحقق قيمة مضافة من حيث حماية الأفراد وتمكينهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٤ و ١١٧ من جدول الأعمال.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

جلسة محددة تركز على التنمية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ١١٧ من جدول الاعمال من أجل عقد جلسة محددة تركز على التنمية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

لعل الأعضاء يتذكرون بأن الجمعية العامة قد عقدت مناقشة بشأن البند ١١٧ من جدول الأعمال، بصورة مشتركة مع البند ١٤ من جدول الأعمال، والبند الفرعي (أ) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال، والبند ١٢٤ من جدول الأعمال في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. لعل الأعضاء يتذكرون أيضا أنه بموجب البند ١١٧ من جدول الاعمال، اعتمدت الجمعية القرار ٦٦/٢ فى جلستها العامة الثالثة المعقودة فى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

يسرنى ان أرحب بجميع المشاركين فى هذا الحوار الذي تجرية الدورة السادسة والستين للجمعية العامة بشأن التنمية.

لقد شُرع في حوار التنمية في الجمعية العامة بوصفه جلسة محددة تركز على التنمية وتهدف إلى تقييم التقدم الذى يجري إحرازه فى تحقيق الاهداف الانمائية للالفية.

موضوع هذا العام هو ”سياسات الاقتصاد الكلى للمستقبل الذي نصبو إليه: التنمية المستدامة وتحقيق الاهداف الانمائية للالفية“. والهدف هو بحث الكيفية التي يؤثر بها صنع السياسات الاقتصادية الكلية على تحقيق الاهداف الانمائية للالفية والكيفية التي يمكنها بها تسريع التقدم في التحول الى نموذج أكثر استدامة للتنمية.

وفي حزيران/يونيه الماضي تحديدا كنت فى ريو دى جانيرو وشهدت اعتماد زعماء العالم الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وتهدف الوثيقة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ إلى تحديد المسارات المؤدية إلى تحقيق عالم أكثر أمنا وإنصافا ونظافة واخضرارا وازدهارا للجميع. ويتطلب تحقيق تلك الأهداف الإدماج المتوازن للركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

وتوفر الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٦، الأساس المتين لتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وتدعو أيضا لمجموعة واسعة من الإجراءات، بما في ذلك إنشاء عملية لوضع أهداف التنمية المستدامة العالمية التي سوف تقرها الجمعية العامة وتحديد تلك الأهداف بصورة كاملة.

كما تُقر الوثيقة الختامية بأهمية اعتماد سياسات الاقتصاد الكلي الاستشرافية التي تعزز التنمية المستدامة، وتؤدي إلى النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لهذه السياسات زيادة فرص العمالة المنتجة، وتعزيز التنمية الزراعية والصناعية.

وقد أسفر الانكماش الاقتصادي العالمي الذي وقع مؤخرا عن إعاقة شديدة للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم وتسبب في نكسات كبيرة للتقدم الذي يجري إحرازه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحولت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الآن إلى أزمة فرص عمل، حيث الملايين من الرجال والنساء – وخاصة الشباب – أصبحوا عاطلين عن العمل كليا أو جزئيا. ويكافح عدد متزايد من الأسر والأفراد للحفاظ على مصادر رزقهم. ويضطر كثيرون آخرون إلى التعايش مع انخفاض الدخل وتقلب وارتفاع اسعار الغذاء والطاقة.

وقد أثبتت السياسات والإدارة الحالية للاقتصاد الكلي أنها ليست مجدية تماما في احتواء المخاطر الناجمة عن الحالة الهشة الراهنة للاقتصاد العالمي. هناك اعتراف متزايد بضرورة إعادة النظر في عملية صنع سياسات الاقتصاد الكلي وإعادة تشكيلها لتحقيق مستوى أفضل من استقرار الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة.

ومع ذلك، هناك دائما شفاء من كل آفة. وأنا أثق ثقة كاملة في قدرة المجتمع الدولي على التغلب على المشاكل التي يشكلها هذا الوقت العصيب والشاق بتوفير الاستجابة الجماعية اللازمة. ويجري التركيز بشكل خاص على كيفية إعادة تشكيل صنع السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار وخلق فرص العمل والعمل اللائق، وتعزيز القدرات الإنتاجية، بما في ذلك في مجال الاقتصاد الأخضر. أن ذلك التنقيح لأمر بالغ الأهمية للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

لذلك سيكون من المهم إعطاء الاعتبار الكامل للإدماج الفعال لعملية صنع سياسات الاقتصاد الكلي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وحوار اليوم سوف يساعدنا على البناء على نتائج مؤتمر قمة ريو+٢٠. أنه يوفر فرصة ممتازة لتعميق تفهمنا للصلات بين سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وسوف تصب مداولات الجمعية العامة في عمل كل من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والفريق الرفيع المستوى المعني بالخطة الإنمائية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

بشأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أود أن أذكر بأنني عينت سعادة السفير ماريا لويزا فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، لتكون بمثابة الميسرة بالنيابة عني في إنشاء هذه العملية.

وأكرر دعوتي إلى جميع المشاركين أن يتعاونوا معها ويقدموا الدعم لها، لا سيما بالتحلي بالمرونة وروح التوافق.

هذا الحوار بشأن التنمية هو تتويج حسن التوقيت للجهود التي بذلت في إطار رئاستي في مجال التنمية المستدامة والرخاء العالمي، وأحد الركائز الرئيسية الأربع التي اخترتها لنركز عليها خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

خلال العام الماضي،توفر لنا العديد من الفرص لمعالجة شواغل الشعوب في جميع أنحاء العالم بشأن المسائل الهامة لفرص العمل، والأمن الغذائي، وكيفية تأمين مستقبل أفضل لأطفالنا وأطفالهم.

وذا هو السياق الذي عقدت فيه، من بين مبادرات أخرى، المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن حالة الاقتصاد العالمي والمناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى الوفود والأمين العام وجميع شركائي على تعاونهم ودعمهم لنجاح هذه الاجتماعات.

والأمم المتحدة موجودة لتحقيق هذه الأهداف النبيلة – تنسيق الجهود الدولية لخدمة مصالح الشعوب في جميع أنحاء العالم. وإنني سعيد لأن حوارنا هنا ينعقد اليوم بالروح نفسها بغية إيجاد وسيلة للاستثمار في المستقبل الذي نريد. وأتطلع إلى الأفكار المبتكرة والتوصيات المحددة من قبل الأعضاء المشاركين بصورة نشطة لمعالجة هذا الموضوع الشائك بشكل فعال.

وللمساعدة في توجيه مداولاتنا هنا اليوم، نحن محظوظون للاستناد إلى المساعدة والخبرة اللتين تقدمهما لنا اثنتان من الخبراء البارعين: كبيرة مستشاري الأمين العام للتنمية الاقتصادية والمالية، السيدة شامشاد أختار، التي تتولى إدارة الجلسة التحاورية، والسيدة نانسي بردسال، المحاضرة الزائرة، وهي مؤسسة ورئيسة مركز التنمية العالمية – مؤسسة أبحاث مرموقة مقرها في واشنطن العاصمة. وأود أن أعرب لكلتيهما عن تقديري لقبول دعوتي للمشاركة. وأتمنى لنا جميعا مداولات ناجحة.

والآن أعطي الكلمة لنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لمخاطبة هذه الجلسة التحاورية عن التنمية بالنيابة عن الأمين العام، وهو في جنيف اليوم. وإنه ليشرفني ويسرني كثيرا أن أكون مرة أخرى في القاعة وأخاطب الحضور من هذه المنصة.

لقد احتلت السياسة الاقتصادية الصفحات الأولى للصحف منذ بدء الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ كما نعلم جميعا. وينبغي لنا أن نتوقع استمرار بقاء تلك المسائل في العناوين الرئيسية لبعض الوقت. فلا تزال العديد من البلدان تواجه مشاكل اقتصادية عميقة الجذور وذات أثر خطير ملموس على الشرائح الضعيفة من سكان تلك البلدان.

ويسرني أن يمحّص الخبراء ووسائط الإعلام والجمهور تلك المسائل. ويدور قدر كبير من النقاش الصحي، في حين يكدّ صناع السياسات من أجل التوصل إلى نُهجٍ ملائمة وفعالة لحل تلك المشاكل الاقتصادية ذات الآثار الاجتماعية والبيئية الملموسة.

لقد تمحور النقاش على خيارين أساسيين: أولهما توفير مزيد من الحوافز المالية بغية العودة إلى مسار النمو، وفتح قنوات الائتمان واتخاذ التدابير اللازمة لخفض معدلات البطالة. ويتمثل الخيار الثاني في الانتقال إلى التقشف المالي بهدف خفض الدين العام إلى مستويات أكثر استدامة.

وتتسم القرارات التي تواجه واضعي السياسات في البلدان النامية بالصعوبة البالغة. فالسلع والأسواق المالية متقلبة. وقد يحتاج صانعو السياسات إلى إنشاء هوامش أمان من احتياطيات الأموال والنقد لمواجهة الصدمات الخارجية.و لكنهم يدركون

أن بوسع تلك الإجراءات الاحترازية أن تؤثر أيضا على قدرتهم على الاستثمار في التنمية.

والخيارات التي يتخذونها اليوم ليست نظرية، بل ستكون لها آثار على مجتمعات بأكملها، وعلى الأسر الفقيرة بشكل خاص. فالنساء والشباب هم الأشد ضعفا على وجه الخصوص. وعليه، فإنه ينبغي لنا أن نرحب بعزم رئيس الجمعية العامة وبالحوار الإنمائي فيما يتعلق بتأسيس صلة واضحة بين سياسات الاقتصاد الكلي والهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الواقع فإن أحد أهم واجبات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، فضلا عن جميع أصحاب المصلحة الآخرين خلال السنوات الثلاث والأربعة أشهر المقبلة يتمثل في مواصلة العمل بلا كلل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فذلك واجبنا ومسؤوليتنا. وينبغي أن تيسر سياسات الاقتصاد الكلي اليوم القيام بتلك المهمة. ذلك أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ يشكل جزءا من المستقبل الذي ننشده وتستحقه شعوب العالم قاطبة.

وسنواجه في وقت لاحق المهمة الشاقة المتمثلة في صياغة جدول أعمال إنمائية جريئة وعملية في ذات الوقت لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ الذي تتضمن ملامح اقتصادية واجتماعية وبيئية. وألاحظ أن الرئيس قد أشار إلى كل من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي أنشئ في ريو دي جانيرو، والفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يباشر عمله في أيلول/سبتمبر.المعني بخطة

ويجب ألا يغيب عن بالنا ذلك المنظور الواسع في الأجل الطويل. فقد تركز النهج التقليدي للتنمية الاقتصادية في العقود الأخيرة على خفض معدلات التضخم والميزانيات المتوازنة باعتبارهما أفضل السبل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير مع كفالة النمو في الأجل الطويل. غير أن تلك السياسات لم تجعل العمالة الكاملة هدفا صريحا لها. وكأن سياسات الاقتصاد الكلي ليست جزءا من السعي إلى توفير القوت اليومي والحد من الفقر. وفي الواقع– وكما أكد الرئيس للتو– فإن من شأن تلك السياسات تبيين الاختلاف بين الاستقرار والأزمات، والازدهار والفقر، بل والاختلاف بين الحياة والموت.

وقد اعترف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأهمية تلك الصلات، التي ليس أقلها الحاجة إلى خلق فرص العمل. وشجع المشاركون على أن تتخذ سياسات الاقتصاد الكلي نهجا تطلعيا من شأنه تعزيز التنمية المستدامة. وليس الهدف أقل من الوصول إلى نمو اقتصادي مستدام شاملا ومنصف. فذلك هو الطريق الذي يجب أن نسير فيه قدما من أجل زيادة فرص العمالة المنتجة وتعزيز التنمية. ويعني ذلك أنه يتعين علينا تخصيص المزيد من الموارد للقطاعات الرئيسية: التعليم والعمل والصحة. ومن شأن ذلك أن يساعد على الحد من الفقر وفتح الطريق أمام مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وفي الوقت نفسه فهو يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو في الأجل الطويل.

ويتعين علينا أيضا الاستثمار في حماية البيئة، لكونها مستقبلنا المشترك. فإذا ما تدهورت البيئة، فإن ذلك يؤدي إلى احتمال فشل المحاصيل، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بالإضافة إلى احتمال تواتر حدوث الكوارث الطبيعية وكونها أشد فتكا، على نحو ما لاحظنا في الآونة الأخيرة. ولا ريب أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة عن التدهور البيئي وتغير المناخ تتسم بالخطورة والاستمرار في الأجل الطويل

وإذ يشرع المشاركون في هذا الحوار فإنني أحثهم على انتهاج رؤية تطلعيةوواسعةالنطاق. وينبغي ألا نسعى مطلقا إلى

تحقيق مكاسب في الأجل القصير على حساب إحراز التقدم في الأجل الطويل.

وقد وضع البروفيسور يان تنبرغن، أول الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد، والرئيس الأول للجنة الأمم المتحدة لسياسات التنمية، قاعدة هامة لرسم السياسات الاقتصادية. فقد ذكر أنه ينبغي أن تكون لدينا العديد من أدوات السياسة بقدر ما لدينا من أهداف السياسات. ويعني ذلك أننا بحاجة إلى مزيد من الأدوات كلما كانت لدينا المزيد من الأهداف. ويتمثل السبيل إلى تحقيق ذلك في دمج القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية مع السياسات الاجتماعية والبيئية والصناعية وسياسات سوق العمل.

وقبل تعييني في منصب نائب الأمين العام، كنت أعمل مدونا إلكترونيا بدوام جزئي. وقد كتبت عن المسائل التي يناقشها المشاركون اليوم – الفقر والجوع – وفي كثير من الأحيان: نقص المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي اللائقة. وكان يتألف جمهور قرائي من صانعي السياسات، ومن المواطنين المعنيين أيضا. وقد سعيت إلى توجيه الانتباه إلى محنة الأفراد–التي كنت قد رأيت الكثير جدا منها – وتعميمها على نطاق أوسع من الجمهور.

وعلى الرغم من أن مناقشة اليوم تجري أساسا بين الخبراء، فإنني أحث المشاركين على تذكّر أولئك الرجال والنساء والأطفال الذين تؤثر المداولات والقرارات التي تتخذ هنا على حياتهم. ولنركز على الطريقة التي يمكننا بها الوصول إليهم ومساعدتهم. وينبغي أن تصب جميع جهودنا في نهاية المطاف على توفير الرفاه والحياة الكريمة للجميع.

وأتمنى للمشاركين حوارا إنمائيا مجديا وابتكاريا ومثمرا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمةالآن لممثل المكسيك، الذي سيتكلم بصفته نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

السيد دي ألبا (المكسيك)، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أذكر، في بداية هذا الحوار، أن قبل ما يقرب من أربع سنوات كان النظام المالي العالمي على شفا الانهيار. وقد بدا حينها إن كساداُ عظيماً جديداً مماثلاً للذي حدث إبان ثلاثينات القرن الماضي واقع لامحالة. من أجل تفادي خطر الانهيار الشامل، كانت هنالك حاجة إلى درجة غير مسبوقة من التعاون العالمي وإلى عملية اتخاذ قرار جريئة وموحدة من قبل قادتنا السياسيين. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز وبوادر الانتعاش، فإن التعافي في مختلف بقاع العالم لا يزال بعيد المنال بسبب بطء العودة إلى نمو الاقتصادي العالمي علاوة على استمرار قدر من الحمائية التجارية التي زادت حدتها في العديد من الأسواق.

لاشك أن سيناريو عدم اليقين في الحالة الاقتصادية ذاك سيعرض بدون شك للخطر بلوغ الأهداف الانمائية للألفية التي تمثل توافقاً متعدد الأطراف مهما جداً في سبيل تحقيق التنمية البشرية المستدامة. لقد كان للآثار المترتبة عن الأزمات البيئية والغذائية والإقتصادية والمالية العالمية تأثير سلبي على التنمية العالمية، وكان من نتاج ذلك أن أصبحت التجارة أضعف و شروط التمويل أشد صرامة في مختلف أنحاء العالم وازدادت حدة الفقر والجوع والبطالة، مما أدى بدوره إلى ظهور احتقان إجتماعي في أجزاء كثيرة من العالم وعرض النظم الإيكولوجية للخطر. وهكذا، يعتمد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً على التعافي الاقتصادي العالمي وعلى دعم وتنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية من جانب الاقتصادات المتقدمة النمو لصالح الاقتصادات النامية. وقد ظهر ذلك بوضوح في تقرير ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم''

لعام ٢٠١٢ الذي خضع للتحليل المستفيض خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام.

وعلى ذات المنوال، فإننا نرى، بمجيئنا إلى هنا اليوم، أن هناك العديد من الشواهد التي تدل على حاجتنا إلى اتخاذ إجراءات حازمة ومنسقة تؤدي إلى إطار سياسة في الاقتصاد الكلي من أجل تنمية مستدامة وشاملة من شأنها أن تخلق فرص عمل جيدة. لا بد من تغيير اتجاه السياسات المالية، باستبدال النهج الموحد القصير الأجل بآخر يهتم بالنمو على المدى الطويل لتحقيق نمو يؤدي إلى تحقيق استدامة المالية العامة. تحتاج السياسات الاقتصادية العالمية إلى إعادة رسم من أجل تعزيز قدرتها على خلق فرص العمل، وذلك بالانتقال من تحفيز الطلب بشكل أساسي إلى العمل على تعزيز التغيير الهيكلي بهدف تحقيق نمو مستدام.

نتيجة لمؤتمر ريو+٢٠ الدولي والمؤتمرات التي سبقته، تمكنا من أن نعيد تأكيد صحة كون التنمية المستدامة نموذجاً إنمائياً. اتفقنا أيضا في ريو على أن نبدأ عملية وضع أهداف للتنمية المستدامة وتدشين عملية تمكننا من وضع إستراتيجية لتمويل التنمية المستدامة. تهدف تلك الإستراتيجية إلى حشد الموارد وتعزيز الجهود العالمية لمكافحة الفقر والتصدي للمشاكل المتعلقة بالبحار والمحيطات، والأمن الغذائي، والمياه، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والغابات، والتصحر، والتنمية الحضرية، والنقل المستدام.

يتيح لنا حوار التنمية الذي نظمته الجمعية العامة اليوم فرصة لمعالجة هذه المسائل. بيد أني أود أن أؤكد على الحاجة إلى استكمال الجهود الجارية، خاصة تلك التي ذكرها رئيس الجمعية العامة ونائب الأمين العام، بغية الوصول إلى إعادة تعريف للبرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ينبغي أن تشمل هذه الخطة نسخة جديدة من الأهداف الإنمائية وأن تتضمن أهداف التنمية المستدامة وألا تغفل الجهود الجارية لتحقيق الأهداف المرسومة عام ٢٠٠٠ التي تستحق كل اهتمامنا في الأعوام الثلاثة المقبلة كما أكد نائب الأمين العام.

وخلاصة القول، ينبغي علينا، في إطار رؤية شاملة للإجراءات التي يجدر اتخاذها، أن نسعى إلى نموذج إنمائي أكثر استدامة قادر على دمج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بشكل فعال. هذا هو التحدي الرئيسي أمام الأمم المتحدة. أنه التحدي الرئيسي للجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمتمثل تحديداً في دمج تلك الركائز الثلاث بطريقة متوازنة وتجديد الهيكل المالي والاقتصادي العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال. وستعقد مباشرة بعد رفع هذه الجلسة الجلسةُ العامة غير الرسمية حول موضوع: ”سياسات الإقتصاد الكلي من أجل المستقبل الذي نريده: تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية“.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١١/٣٥.